بقلم ليانغ سوو لي

إنتاج الصين السنوي لسيارات الطاقة الجديدة يتجاوز الـ10 ملايين سيارة

على خلفية التحول الأخضر المتسارع لصناعة السيارات العالمية، صعدت صناعة سيارات الطاقة الجديدة في الصين إلى الصدارة العالمية بمعدل مذهل وفي تشرين الثاني ٢٠٢٤، تجاوز الإنتاج السنوي لسيارات الطاقة الجديدة في الصين حاجز الـ١٠ ملايين سيارة للمرة الأولى، وهو إنجاز لا يدل فقط على وصول الصين لمستوى جديد من التطور التقني في تلك الصناعة، بل يعكس أيضاً تقدماً مهماً في الجهود العالمية لمواجهة تغير المناخ. بفضل الابتكار التقني وتوسيع السوق، تدفع الصين بقوة نحو نشر استخدام سيارات الطاقة الجديدة، مما يضخ طاقة جديدة في التنمية الخضراء العالمية، ويقدم نموذجاً للعديد من الدول النامية، بما في ذلك الدول العربية، لاستكشاف الطريق إلى التنمية المستدامة.

تظهر بيانات وكالة الطاقة الدولية أن قطاع النقل أحد المصادر الرئيسة لانبعاثات الغازات الدفيئة على مستوى العالم، حيث يمثل حوالى ربع المجموع. ولتحقيق هدف الحياد الكربوني المنصوص عليه في اتفاق باريس، فإن التحول في الطاقة في قطاع النقل أمر بالغ الأهمية. وتعتبر سيارات الطاقة الجديدة مفتاحاً لتقليل انبعاثات النقل، حيث إن مستوى انتشارها يرتبط بشكل مباشر بتحقيق الأهداف المناخية العالمية. وبمقارنة مع سيارات الوقود التقليدية، يمكن لسيارات الطاقة الجديدة أن تقلل من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون بنحو ٣٠ بالمئة لكل كيلومتر مقطوع. وإن الانتشار الواسع النطاق لسيارات الطاقة الجديدة في الصين لا يسرع فقط من تحسين هيكل الطاقة المحلي، بل يوفر أيضاً حلاً نظيفاً وفعالاً اقتصادياً للنقل على مستوى العالم.

لن تحقق الصين نمواً سريعاً في صناعة سيارات الطاقة الجديدة بدون التزامها الراسخ بالتنمية الخضراء. وينعكس هذا الالتزام في الممارسات المستدامة لسلسلة الصناعة بأكملها، فمن تصنيع البطاريات إلى بناء البنية التحتية للشحن، تستكشف الشركات الصينية بنشاط طرقاً فعالة لتقليل بصمتها الكربونية. على سبيل المثال، قامت شركة أمبيركس للتكنولوجيا المعاصرة (CATL)، وهي أكبر شركة لتصنيع بطاريات الليثيوم أيون في الصين، بتعزيز استخدام الطاقة النظيفة على نطاق واسع وتحسين تقنيات إعادة تدوير البطاريات، مما زاد بشكل ملحوظ من كفاءة استخدام الموارد الأساسية مثل الليثيوم والكوبالت، وأقامت سلسلة صناعية ذات حلقة مغلقة تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد. يقلل هذا النمط بشكل فعال من استهلاك الموارد في سلسلة الإنتاج ويضع نموذجاً للتنمية المستدامة لصناعة سيارات الطاقة الجديدة العالمية.

وراء تجاوز إنتاج الصين السنوي من سيارات الطاقة الجديدة حاجز الـ١٠ ملايين، تكمن قدرات الابتكار التقني والدعم السياسي. فمنذ عام ٢٠٠٩، قدمت الحكومة الصينية ضمانة قوية للتنمية النشطة لصناعة سيارات الطاقة الجديدة من خلال سلسلة من التدابير مثل الإعانات المالية وتمويل البحث والتطوير وبناء البنية التحتية. وفي الوقت نفسه، أدى النمو السريع للطلب في السوق المحلية إلى تحقيق تأثيرات الحجم، مما جعل الصين أكبر دولة في العالم من حيث إنتاج سيارات الطاقة الجديدة وتصديرها. وقد أدت المزايا التقنية التي تتمتع بها الصين إلى خفض تكلفة سيارات الطاقة الجديدة بشكل كبير في جميع أنحاء العالم، مما أتاح المزيد من الفرص للدول النامية لتحقيق التحول الأخضر.

ويلعب دخول سيارات الطاقة الجديدة الصينية إلى الأسواق العالمية دوراً مهماً في تعزيز تحول الطاقة في مجال النقل بالدول العربية. وفي السنوات الأخيرة، تحول الدول العربية تركيزها في مجال الطاقة من الوقود الأحفوري إلى الطاقة المتجددة والتقنيات الخضراء تدريجياً، حيث أصبحت سيارات الطاقة الجديدة جزءاً مهماً من هذا التحول، وتشارك شركات صينية مثل BYD في بناء وسائل النقل الخضراء في الدول العربية بفضل قوتها التقنية وميزتها في سلسلة التوريد.

في المملكة العربية السعودية، تعمل شركة BYD مع شركات محلية لترويج مشروع حافلات وسيارات الأجرة الكهربائية، مما يقلل من انبعاثات الكربون في مدن مثل الرياض وتقليل اعتمادها على الوقود الأحفوري. ولا تتماشى هذه المشاريع بشكل كبير مع أهداف التنويع الاقتصادي والتنمية المستدامة في «رؤية ٢٠٣٠» السعودية فحسب، بل اكتسبت أيضاً خبرات قيمة لبناء البنية التحتية الخضراء في المدن السعودية.

كما تعمل مصر أيضاً على تسريع وتيرة إدخال السيارات الكهربائية في السنوات الأخيرة، وأصبح التعاون مع الشركات الصينية جزءاً مهماً من هذا الجهد. وتعاونت شركة BYD مع الحكومة المصرية لإطلاق مئات الحافلات الكهربائية في القاهرة والإسكندرية، وتخطط أيضا لإنشاء نظام الإنتاج والصيانة المحلي في مصر لدعم تطوير صناعة السيارات الكهربائية. وتتعاون مجموعة بايك الصينية مع مصر لبناء مصنع لتصنيع السيارات الكهربائية، والذي من المتوقع أن يبدأ تشغيله عام ٢٠٢٥، وستصل الطاقة الإنتاجية السنوية المخطط لها إلى ٢٠ ألف سيارة في العام الأول، على أن يتم رفعها إلى ٥٠ ألف سيارة في غضون خمس سنوات. وتسهم هذه المشاريع في تقليل اعتماد مصر على النفط المستورد، وتخلق أيضاً عدداً كبيراً من فرص العمل المحلية وتعزز التطبيق المحلي لتقنيات الطاقة الجديدة. إن نمط التعاون هذا الذي يجمع بين تصدير التقنية والإنتاج المحلي لا يحسن التطوير المستدام في مجال النقل في الدول العربية فحسب، بل يوفر أيضاً دعماً مهماً لتعديل هيكل الطاقة والتحول الأخضر، مما يساعدها على تحقيق تنمية مستقبلية أكثر استدامة.

وقد أثبتت الممارسات الصينية أن التنمية الخضراء ليست مجرد مفهوم، ولكنها أيضاً حقيقة قابلة للتحقيق. ومن خلال الابتكار التقني والتعاون الدولي، تعمل الصين على تحويل مفاهيم التنمية الخضراء إلى إجراءات ملموسة، مما يسهم في تحقيق الأهداف العالمية لخفض الانبعاثات، ويوفر أيضاً مرجعاً مفيداً للدول النامية الأخرى لاستكشاف مسارات التنمية المستدامة.

حققت الصين إنجازات كبيرة في صناعة سيارات الطاقة الجديدة، من المستوى المحلي إلى العالمي، ومن الابتكار التقني إلى التعاون والمشاركة. وهذا يظهر كيفية إيجاد توازن مثالي بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة. وفي مواجهة التحدي المشترك المتمثل في تغير المناخ العالمي، أصبحت تجربة الصين العملية محركاً قوياً للتنمية المستدامة على نطاق عالمي، مما يوفر إمكانيات غير محدودة لبناء مستقبل نظيف وفعال.

إعلامية صينية

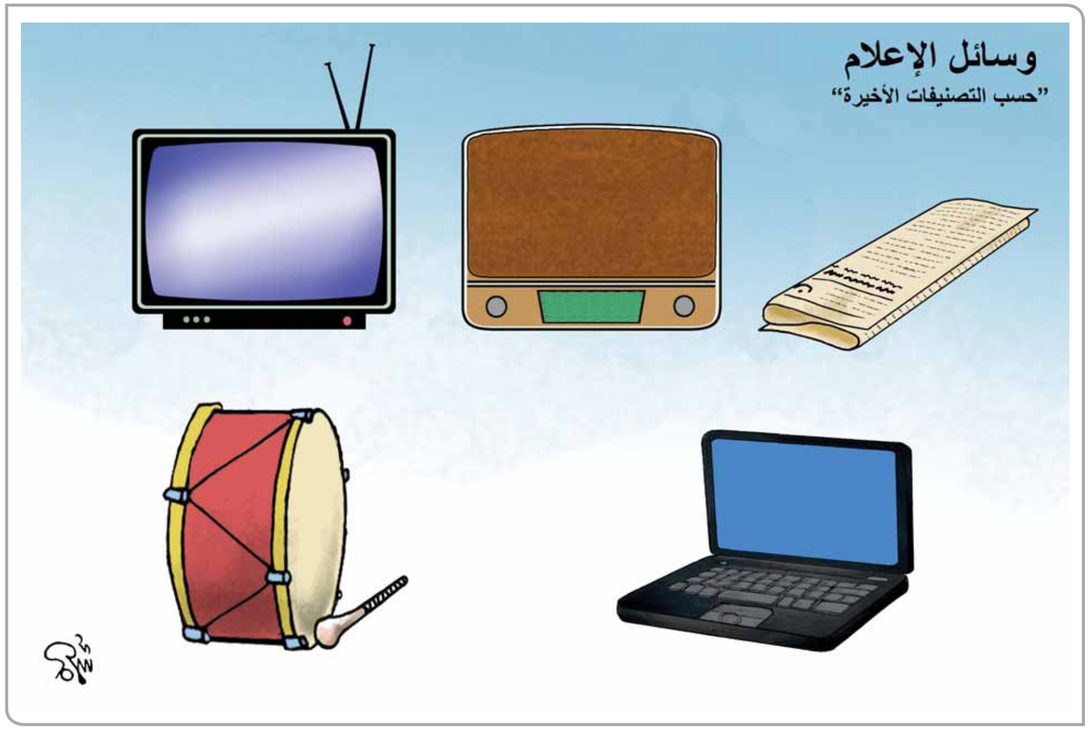

السماح للمستوردين من محافظة حلب باستكمال إجراءات التخليص من طرطوس

يجب على الأمانات الجمركية قبول كتب التخليص الصادرة عن فرع «المركزي» بطرطوس

عبد الهادي شباط

سمح مصرف سورية المركزي بناء على قرار لجنة إدارة المصرف لديه لجميع المستوردين الذين يمارسون عملهم في محافظة حلب مراجعة فرع مصرف سورية المركزي في محافظة طرطوس لاستكمال الإجـراءات المتعلقة بالحصـول على الموافقات اللازمة لإتمام عمليات التخليص الجمركي، على أن يقوم فرع مصرف سورية المركزي بطرطوس بالتنسيق مع مديرية العلاقات الخارجية فيما يتعلق بالتمويل الخارجي.

وبين «المركزي» أن هذا الإجـراء بسبب الظروف الحالية التي تمر بها محافظة حلب بسبب اعتداء المجموعات الإرهابية وأنه يجب على الأمانات الجمركية المعنية قبول كتب التخليص الصادرة عن فرع مصرف سورية المركزي بطرطوس بدلاً من المصرف المركزي بحلب.

وعن واقع المصارف وعملها ونشاطها في حلب وإمكانية نقل هذا النشاط بشكل مؤقت لمناطق ثانية أكثر أماناً خلال الظروف الحالية بين مصدر في المركزي لـ«الوطن» أن الواقع خلال اليومين الماضيين لم يكن يسمح بفتح وعمل المصـارف، وحالياً هناك متابعة مع منح التقديرات للإدارات وبالتنسيق مع المحافظة والجهات المعنية.

وفي تعميم حصلت عليه «الوطن» أوضح المصرف التجاري السوري أنه ونظراً للظروف الحالية السائدة في محافظة حلب وحفاظاً على سلامة الموظفين والفروع في حلب برجى عدم فتح الفروع (اليوم)، وتأمين أقفالها وتفعيل أنظمة الإنذار والمراقبة بالشكل المناسب. والتواصل من مديري فروع حلب مع المحافظة والجهات المعنية في المحافظة لمعرفة واقع المنطقة التي توجد فيها فروعكم واتخاذ الإجراء المناسب بناء على ذلك وفي حال الضرورة التنسيق لنقل الموجودات إلى الفروع الأكثر أمناً بالتنسيق مع الجهات المعنية، وأنه سيجري إعلام الإدارات في فروع التجاري السوري بحلب بالتوجيهات مع كل جديد.

وفي العقاري تتشابه الإجـراءات وأنه سيكون هناك متابعة حسب تطور الأوضاع في حلب علماً أنّ لدى العقاري فرعين بحلب ومكتباً ونحو 18 صرافاً آلياً.

100 ألف عائلة حصلت على المازوت من أصل 800 ألف حتى الآن

نائب محافظ ريف دمشق لـ«الوطن»: تخصيص المحافظة بالكمية الأكبر من المازوت مقارنة بالمحافظات

توزيع نحو 4 ملايين ليتر خلال الشهرين الماضيين

عبد المنعم مسعود

كشف نائب محافظ ريف دمشق جاسم المحمود عن تخصيص المحافظة بواقع 15 طلباً يومياً حسب جدول توزيع وزارة النفط للشهر الحالي، معتبراً أن هذه الكمية هي الأكبر مقارنة بباقي المحافظات التي جاءت طلباتها أقل من ذلك.

وفي تصريح لـ«الوطن» توقع نائب المحافظ أن ترتفع نسبة توزيع مازوت التدفئة للدفعة الأولى والبالغة 50 ليتراً لكل بطاقة لتصل إلى 50 بالمئة هذا الشهر.

وأكد المحمود أن عمليات توزيع المادة في المناطق الداخلية بدأت وأن بعض المناطق الباردة في القلمون لم ينته من التوزيع فيها بسبب قلة نسبة المخصص للتدفئة خلال الفترة الماضية، مؤكداً أن عمليات توزيع المادة تتم بشكل يومي وقد تزداد النسبة في حال زيادة الكميات المخصصة من قبل وزارة النفط للتدخل وتوزيع كميات من خارج المخصصات كما كانت تفعل في كل يوم الجمعة خلال العام الماضي.

وأكد البدء بتوزيع مخصصات التدفئة لجميع المدارس في المحافظة متوقعاً أن تصل الكمية لكل المدارس خلال فترة قصيرة.

وفي موضوع آخر بين المحمود أن الاجتماع الذي ضم رؤساء الوحدات الإدارية للبلدات والمدن كان الهدف منه متابعة نسب التنفيذ وبيان الواقع وتذليل العقبات ومعاقبة المقصر ومكافأة الناجح، مؤكداً أن اجتماعاً آخر للبلديات سيعقد لمناقشة الموضوعات ذاتها.

وأكد نائب المحافظ أنه جرى التصديق أمس على عقود لصيانة زفتية لطريقين في الغوطة وهما دمشق حرستا دوما وعقد باتجاه البحارية الجربا وأن هذه العقود هي لمصلحة الخدمات الفنية في المحافظة لتقوم بتنفيذها في الربيع القادم وذلك بعد انتهاء إجراءات التصديق عليها والتعاقد.

ووفقاً للمحمود فإن كل عقود الخدمات الفنية لهذا العام ذهبت نحو إصلاح الطرق الفرعية وصيانتها، مبيناً أن عمليات التصديق على بعض العقود في المكتب التنفيذي أمس هو تدوير لهذه المبالغ حتى لا تذهب لمشاريع أخرى.

من جهته عضو المكتب التنفيذي لقطاع المحروقات في الريف محمود حيدر بين لـ«الوطن» أن نسبة التوزيع وصلت إلى 10 بالمئة من عدد البطاقات وأن مخصصات التدفئة من كميات المازوت المخصصة للمحافظة تبلغ 20 بالمئة.

ووفقاً لحيدر فإنه تم توزيع المادة نحو 4 ملايين ليتر خلال الشهرين الماضيين لما يقرب من 100 ألف بطاقة من أصل 800 ألف بطاقة مسجلة على المادة في الريف، متوقعاً أنه في حال وصول توريدات جديدة ستزيد نسبة التوزيع طرداً مع زيادة المخصصات.